



عقد مقاولات رقم (٤ / ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦) أنه في يوم الثلاثاء الموافق ١ / ٧ / ٢٠٢٥ تم إبرام هذا العقد بين كل من:

أولاً: الهيئة العامة للطرق والكباري ومقرها .. ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة بصفتها المتعاقد، وهي الجهة المعنية / المستفيدة من عملية اعمال التخطيط بالبويات المرورية العاكسة على الساخن لطريق وادي النطرون / العلمين بطول ٧٥ كم باتجاهين (الطريق الرئيسي) المنطقة الخامسة - غرب الدلتا، ويمثلها قانوناً في التوقيع على هذا العقد السيد اللواء مهندس / طارق محمد عبد الجاد بصفته / رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

(طرف ثان)

تمهید

حيث أن الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على تنفيذ أعمال التخطيط بالبيوتيات المروية العاكسة على الساخن لطريق وادي النطرون / العلمين بطول ٧٥ كم بالاتجاهين (الطريق الرئيسي) المنطقة الخامسة - غرب الدلتا وذلك بعرض تلبية احتياجاتهما بما يمكّنه من تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية ويضمن انتظام سير العمل، ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك وإنتمامه وفقاً للشروط والمواصفات وأية متطلبات أخرى وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات والعرض المقدم منه، والذي قبله الطرف الأول.

وفي ضوء اعتماد السيد الفريق / نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير النقل والصناعة وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتها، وطلب عرض السعر وكراسة الشروط والمواصفات للتعاقد على اعمال التخطيط بالبوابات المزورية العاكسة على الساخن لطريق وادي النطرون / العلمين بطول ٧٥ كم بالاتجاهين (الطريق الرئيسي) المنطقة الخامسة - غرب الدلتا ووفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد، وما أوصت به لجنة الاتفاق المباشر من قبول العرض المقدم من الطرف الثاني بمبلغ ١٩,٩٥٥,٠٠٠ فقط ومقداره تسعة عشر مليون وتسمعهانة خمسة وخمسمون ألف جنيه لا غير ، والذي تمت الترسية عليه، باعتباره الأفضل شرطًا والأقل سعراً أو مطابقته للشروط والمواصفات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة . وبعد أن أقر الطرفان بأهليةهما وصفتيهما للتعاقد اتفقاً على الآتي :

لِبْنَدُ الْأَوَّل

يعتبر التمهيد السابق، وكراسة الشروط والمواصفات التي تم التعاقد بناء عليها، والعرض المقدم من الطرف الثاني والمقبول من الطرف الأول، وكافة المكاتبات والمراسلات والرسومات وغيرها من الأوراق والمستندات المتبادلة بين الطرفين، ومحاضر لجنة الاتفاق المباشر، وأمر الإسناد، ومحضر استلام الموقع، والبرنامج الزمني التنفيذي المقدم من الطرف الثاني والمعتمد من الطرف الأول، وكافة الإجراءات السابقة على التعاقد، جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد، ومتاماً ومكملاً لأحكامه.

بند الشانى

تعتبر الملحق التالية والمرفقة بهذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه

- ١- ملحق (١): وصف موضوع العقد
٢- ملحق (٢): الاشتراطات الخاصة للتعاقد.